الاقتصادي

14
العدد (2316)
السنة التاسعة - الاثنين (28)
تشرين الثاني 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

توقعات بزيادة حصة العراق التصديرية في اوبك

اعتماد سعر ٨٥ دولاراً للبرميل في موازنة العام المقبل

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

رجحت أوساط نفطية خبيرة زيادة حصة العراق التصديرية للنفط من قبل منظمة أوبك ، فيما أكدت أوساط برلمانية اعتماد سعر ٨٥ دولاراً للبرميل في الموازنة العامة للدولة للعام المقبل ٢٠١٢ .

و توقع الخبير النفطي حليم كاظم زيادة حصة العراق التصديرية للنفط خلال عام (٢٠١٤) من قبل منظمة "أوبك" نتيجة تراجع الكثير من الدول بإنتاجاتها النفطية. وقال كاظم بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) : الكثير من الدول المصدرة للنفط في العالم ستتراجع بإنتاجها النفطي خلال عام (٢٠١٤) مما سيدفع منظمة "أوبك" إلى زيادة إصدارات بعض الدول المنتجة للنفط والتي تمر بزيادة الإنتاج المحلي كالعراق والسعودية.

ورجح كاظم: بان يصل الطلب العالمي للنفط خلال السنتين القادمة إلى (٩٠) مليون برميل يومياً ومنظمة أوبك إلى (٣٢) مليون برميل نفط في اليوم وهذا ما سيتيح للعراق زيادة حصته منتج.

وفي وقت سابق أكد الخبير النفطي حمزة الجواهري في تصريح (للوكالة الإخبارية للأنباء): أن العراق قادر على إنتاج أكثر من (١٣) مليون برميل يومياً كون الشركات التي تقوم بعملية استخراج النفط رصينة ومعروفة وتعتبر من الشركات الرائدة لتطوير صناعة النفط في العالم.

وأشار إلى: أن العراق غير قادر على تصدير هذه الكمية الكبيرة إلى الخارج لأن النفط يتماشى مع متطلبات حاجة السوق العالمية للنفط وإضافة إلى أن العراق مقيد بالحصة المقررة له من قبل (الأوبك) لتصدير النفط إلى الخارج.

يذكر أن تقرير صندوق النقد الدولي بشأن النفط والغاز قد أشار إلى ما يمتلكه العراق من النفط بلغ (١٤٣)مليار برميل كاحتياطي كما تم تحديد (٢٠٠) مليون برميل غيرها من الممكن استخراجها وسيتصدر العراق أقوى دول النفط العظمى القادرة على التأثير في الأسواق العالمية

إلى ذلك كشفت عضو اللجنة المالية النائبة نجيبة نجيب أن الموازنة القادمة وضعت على أساس سعر برميل النفط (٨٥) دولار بدلاً من (٨٠) دولار، مؤكدةً: أن الموازنة لم تصل إلى الآن للبرلمان.

وقالت نجيب لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : أن الموازنة القادمة لا زالت لدى الحكومة الاتحادية ولم تصل إلى البرلمان ولكن معالمها تبين لنا أن هناك زيادة بسعر برميل النفط إلى(٨٥) دولار بدلاً من (٨٠) دولار نتيجة أن هناك زيادة محتملة بإيرادات الدولة من النفط. وتوقعت نجيب: أن تصل موازنة (٢٠١٢) من (١١٥ إلى ١٢٠) ترليون دينار عراقي على عكس التوقعات التي أشارت إلى أنها تصل إلى (١١٢) ترليون دينارً، مؤكدةً: أن هناك زيادة ملحوظة في الموازنة الاستثمارية على حساب التشغيلية وهذه جاءت بعد اعتراض صندوق البنك الدولي على الموازنة.

وأشارت عضو اللجنة المالية النيابية إلى أن الموازنة القادمة تضمنت أعطاء صلاحيات كاملة للمحافظات وزيادة التخصيصات المالية لهم من اجل الاستثمار وتنمية الأقاليم، مبينةً: أنها موازنة جيدة وتختلف عن الموازنات السابقة من كافة النواحي.

وكان مجلس النواب عندما صوت على الموازنة العامة للعام ٢٠١١ البالغة ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار يتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي، والاقتراض داخلياً وخارجياً، فيما بلغت النفقات التشغيلية ٥٦,٤ مليار دولار، في حين بلغت النفقات الاستثمارية ٢٥,٤ مليار دولار على أساس معدل ٧٦,٥ دولار للبرميل النفط الواحد وبمعدل مليونين و٢٠٠ ألف برميل يومياً، بينها ١٠٠ ألف برميل من إقليم كردستان .

في غضون ذلك باشرت شركة "غازبروم نيفت" الروسية بحفر أول بئر اختباري في حقل بدرة النفطي في العراق بعمق سيبلغ ٤,٩ ألف متر ويتوقع الانتهاء من عملية الحفر في شهر أبريل عام ٢٠١٢ . أعلن ذلك المكتب الصحفي للشركة يوم ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني.

وذكرت مصادر إعلامية مطلعة انه سوف تعمل في الحقل سوية ثلاث حفارات، حيث سيباشر بحفر البئر الثاني قبل نهاية عام ٢٠١١ وسوف يتم في كانون الثاني عام ٢٠١٢ تنشيط واختبار بئر الاستكشاف الأول " بدرة ١ " . وبعد الانتهاء من تقييم الآبار الاختبارية، تجهز بالمعدات اللازمة وتصبح آبارا استخراجية. ويقع حقل بدرة في محافظة واسط ، حيث يقدر الاحتياطي الجيولوجي في الحقل ٣ مليارات برميل نفط.

ويذكر أن عقد استغلال الحقل قد وقع مع الحكومة في شهر كانون الثاني عام ٢٠١٠ استنادا إلى نتائج المناقصة التي جرت في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٩ حيث منح حق استغلال الحقل إلى كونسورتيوم يتألف من شركات "غازبروم نفط" الروسية(٣٠ ٪) و"كوغاز" الكورية (٢٢,٥ ٪) و"بيتروناس"الماليزية (١٥٪) و"تراو" التركية (٧,٥٪). في حين تبلغ حصة شركة "Oil Exploration Co. " العراقية ٢٥٪ . وان مهمة تشغيل الحقل تعود لشركة "غازبروم نفط". ويستمر العمل في المشروع لمدة ٢٠ سنة قابلة للتمديد مدة ٥ سنوات أخرى. ويتوقع أن يصل حجم الاستثمارات إلى ٢ مليار دولار. وحسب شروط العقد يعوض الممول عن المبالغ المستثمرة مضافا لها ٥,٥ دولار عن كل برميل نفط مستخرج.

ومن المقرر أن تبدأ عمليات الاستخراج في الحقل عام ٢٠١٣ وسوف يصل حجم الاستخراج اليومي إلى ١٧٠ ألف برميل عام ٢٠١٧ (٨,٥ مليون طن سنويا) ويبقى على هذا المستوى مدة ٧ سنوات. ويفترض أن تحفر في الحقل ١٧ بئرا للاستخراج و٥ آبار حقن.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي
abbas.abbas80@yahoo.com

جدلية الأسعار.. وخلل الأسواق

لاشك في أن نظرية العرض و الطلب غالباً ما تتحكم بطبيعة تعاملات الأسواق على مختلف أنواعها و اتجاهاتها ، إلا أن ما يجري في الأسواق المحلية من تعاملات وظواهر وسمات لم تعد مألوفة ومستساغة في الأسواق العالمية الأخرى ، وإن وجدت هنا أو هناك فإنها غير طاغية وليست المعلم الأبرز فيها .

فالبعد السياسي والاجتماعي والديني عادة ما يلقي بظلاله على هذه الأسواق بشكل كبير ويؤثر بطبيعة الحال على منظومة الأسعار التي تتغير صعوداً ونزولاً ، وإن كانت صعوداً في غالب الأحيان ، ويستغل كثير من التجار والمستوردين طبائعهم الاجتماعية والنفسية لاستغلال الفرص سعياً لتحقيق هامش ربح سريع وعال ، تحت ذرائع الإجراءات البيروقراطية للأجهزة التنفيذية .

ولكن هذه الطبقة من التجار التي تتحين الفرص لتحقيق هامش ربح عال في ظل غياب الإجراءات القانونية الرادعة تجعل منظومة الأسعار في شد وجذب تتحرك على وفق منحنيات بعيدة عن العلمية وخالية من معاملات الأسواق المثلى التي تتأثر بالأبعاد السياسية والاجتماعية لكن ليس بالحجم الموجود في الأسواق المحلية ، حيث يتطلب الأمر إجراءات مستقاة من تشريعات جديدة وأخرى موجودة إلا أنها غير مفعّلة تتحكم بحركة الاسعار مراعية الظروف المحيطة بها ، آخذة بنظر الاعتبار جميع المؤثرات الاقتصادية الأخرى.

ويمكن لأصحاب القرار الاقتصادي أن يتجهوا أولاً إلى تفعيل القوانين الاقتصادية المتعلقة بهذا الأمر كقانون التعرفة الكمركية وحماية المستهلك والإغراق السلعي وحماية المنتج المحلي، وكذلك إجراءات وزارة التخطيط فيما يخص فحص السلع والبضائع الداخلة إلى العراق ومدى ملاءمتها مع المعايير الدولية عن طريق الشركتين الفرنسية والسويسرية المتعاقدتين مع الوزارة.

وثانياً تفعيل دور المنظمات الاقتصادية ذات العلاقة كغرف التجارة والصناعة واتحادات رجال الأعمال والصناعات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الوعي الاقتصادي والاستهلاكي بالنسبة للمستوردين والمستهلكين على حد سواء ، ولابد من الإشارة هنا إلى ضرورة إشراك هذه المنظمات في القرار الاقتصادي عموماً والإجراءات المتعلقة بمنظومة الأسعار وحركة التبادل التجاري في الأسواق المحلية ومع الأسواق العالمية أيضا.

وثالثاً العمل على إقرار حزمة من التشريعات التي تتعلق بحركة الأسواق وطبيعة الاستيرادات وضرورة التوأمة بين القطاعين العام والخاص ، مع ضرورة الإشارة هنا إلى إعطاء أكبر قدر من الفاعلية والحرية للقطاع الخاص بضوابط محددة ومع خلق المنافسة الحقيقية مع القطاع العام لاسيما إعادة الروح إلى الأسواق المركزية التي تحمل بعداً اجتماعياً واقتصادياً استهلاكياً في المجتمع العراقي وبصورة مغايرة عن طريق اعتماد التقنيات والتكنولوجيا الحديثة وبدعم حكومي سعياً لتحقيق مبدأ المنافسة الحقيقية مع القطاع الخاص الذي يفترض أن يمتلك دور الريادة في هذا الاتجاه.

ومن هنا فأن الأسواق المحلية تحتاج إلى إجراءات من شأنها إزالة الخلل في تعاملاتها ومحو التشوهات العالقة بها.

لجنة مشتركة مع اليابان لإعادة هيكلة الشركات العامة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال مصدر مطلع أن الحكومة شكلت لجنة فنية مشتركة مع اليابان لإعادة هيكلة الشركات العامة العراقية.

وقال المستشار الحكومي سلام القريشي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن الحكومة اتفقت مع اليابان على تشكيل لجنة مشتركة لإعادة هيكلة شركات القطاع العام وتقليل الحلقات الإدارية والبيروقراطية التي تواجه العمل الحكومي في استقطاب الشركات العالمية".

وأضاف أن اللجنة ستبدأ اعمالها في الأسبوع المقبل وستكلف بمعالجة المشاكل المالية والقانونية التي تواجه ٣٢ شركة حكومية غالبيتها من شركات وزارة الصناعة والإعمار والإسكان والزراعة".

وتابع أن "العراق استطاع انجاز ٢٣٪ من مشروع إعادة الهيكلة للشركات المملوكة للدولة والتي بدأت العام المقبل وينتهي في عام ٢٠١٥ ".

وأعلنت الحكومة أنها بدأت بإعادة هيكلة ١٨٠ شركة عامة لتدخل السوق العالمي عبر خارطة طريق تستمر حتى عام ٢٠١٥ .

رخصة استثمارية لإنشاء مشروع المدينة الصناعية في منطقة النهروان

□ بغداد/ وكالات

أعلنت هيئة استثمار بغداد عن منحها رخصة استثمارية لإنشاء مدينة صناعية ضخمة في منطقة النهروان تجمع كافة المدن الصناعية الموجودة في بغداد.

وقال رئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : أن الهيئة قد منحت رخصة استثمارية لإنشاء مدينة صناعية كبيرة في منطقة النهروان تجمع كافة المدن الصناعية الموجودة في مركز العاصمة من خلال نقلها إلى منطقة النهروان لغرض الحفاظ على بيئة العاصمة من التلوثات الناجمة عن هذه المدن.

وأضاف : تم تخصيص أرض مساحتها (٣٠٠٠)دونماً في منطقة النهروان لبناء هذه المدينة، مشيراً إلى: أنها ستضم أيضاً مخازن لمواد السيراميك والحديد والخشب.

وتابع : من الممكن أن يتم استغلال أماكن المدن التي تم نقل مصانعها إلى بناء وحدات سكنية أو مجمعات تجارية أو مشاريع كبيرة تليق بالعاصمة بغداد، مؤكداً: بعد أن تكتمل الإجراءات المتعلقة بها سيتم المباشرة بتنفيذ هذه المدينة. وبين أن منطقة "عوريج" شهد فيها إنجاز ثلاثة مشاريع، منها معمل لتصنيع الغازات الطبية وبدأت تجهز وزارة الصحة بمنتجها ومعمل للمشروبات الغازية إضافة إلى معمل لتصنيع الأكياس البلاستيكية الذي ينتج حوالي مليون وحدة بلاستيكية في اليوم .

مصدر: المبادرة الزراعية هدفها خلق اهتمام بثروة النخيل

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

نأى وكيل وزارة الزراعة غازي عبد الصمد بوزارته عن الربح المادي من المبادرة الزراعية التي أطلقتها رئاسة الوزراء ، لافتا إلى أن الوزارة تعتمد على التمويل الذاتي في منح القروض للفلاحين. وقال عبد الصمد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن فلسفة المبادرة الزراعية تقوم على أساس أن تكون هناك علاقة بين الفلاح والنخلة مبيناً أن هذا الأمر سيؤدي إلى أن يكون هناك اهتمام أكبر بالنخيل وتكون للنخلة قيمة بعيداً عن مفهوم الربح والخسارة. وأشار عبد الصمد إلى أن تمور الموسم الماضي صدر بها قرار من مجلس الوزراء بأن يتم توزيعها إلى مربي الثروة الحيوانية. وحول عدم زيادة أسعار التمور للفلاحين أكد أن الأسعار تعتبر مناسبة على وفق حساباتنا التي تعتمد احتساب كلف علمية. يذكر أن رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة كربلاء ستار صافي العرداوي كان قد أعلن في تصريح سابق لـ(آكانيوز) عن أن خسارة تمور كربلاء بلغت ستة مليارات دينار جّراء تأخر عملية الاستلام وبيعها عن طريق المبادرة الزراعية بسعر تجاوز المئة ألف دينار للطن الواحد، بينما كان سعر الشراء ٣٥٠ ألف دينار للطن الواحد "، لافتا إلى أن الدولة تحملت "الخسائر المادية الفادحة لمحصول التمور للموسم الحالي".

مطالبات بإعادة العمل بالأسواق المركزية

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

طالب مستشار مكتب التجارة الدولية توفيق المانع إعادة العمل بالأسواق المركزية كونها تمنع التاجر من التلاعب بأسعار المواد في الأسواق.

وقال المانع لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء): نرى أن تقوم وزارة التجارة بإعادة الأسواق المركزية إلى العمل مثلما كانت تعمل في السابق وأسوة ببعض بلدان العالم كي لا تعطي للتاجر فرصة للتلاعب بالأسعار واستيراد مواد رديئة المنشأ.

وأضاف المانع : لابدّ من أن تضع الحكومة الاتحادية حداً للاستيراد العشوائي للسلع من خلال دعم الأسواق المحلية من البضائع الجيدة وذات الأسعار المدعومة من الدولة كي لا تترك التاجر "الجشع" يتحكم بأسعار البضائع كيفما يريد.

وأشار إلى: أن بعض بلدان العالم ولاسيما دول الخليج يمتلكون جمعيات تجارية متخصصة لبيع المواد والسلع التي يحتاجها الفرد وبأسعار مدعومة إضافة إلى أنها تراقب الأسواق المحلية، وتابع: عندما ترى هناك شحة ما من المواد في الأسواق فإنها تتجه إلى إنزال هذه المواد إلى الأسواق المحلية كي لا تؤدي إلى أزمة بهذه المادة وكذلك لا تعطي الفرصة للتاجر أن يستغلها بزيادة سعرها.

وبين المانع: أن أسعار المواد في العراق أصبحت باهضة ولاسيما الأدوية حيث وصل سعر بعض أنواعها إلى (٤٠٠) ألف المليون دينار فلا يستطيع المواطن البسيط من شراءها نتيجة غياب الدولة على الأسواق وأعطيت الحرية الكاملة للتجار بأن يزيدوا من أسعار السلع كيفما يشاءون.

ودعا مستشار مكتب التجارة الدولية إلى ضرورة وضع الضوابط والقوانين التي تمنع الاستيراد العشوائي وغير المنضبط للسلع ويكون للحكومة الاتحادية دور بالسيطرة على الأسواق وأسعار المواد.